إدلب في نظر الجولاني

أنس وهيب الكردي

تتوضع إدلب بوداعة في السهول الشمالية الغربية لبلاد الشام مشكلةً إحدى أكثر المناطق خصباً على امتداد الجغرافيا السورية، وبمساحتها التي تقارب مساحة لبنان، وطبيعتها الغناء لا تزال المحافظة تشكل إحدى أسخن المناطق في الجيوسياسة العالمية، وتحتل أولوية في الاتصالات الدبلوماسية لدزينة من الدول الكبرى والإقليمية.

وإن كانت الخصائص الجغرافية والبشرية قادرة على تفسير الأهمية التي تكتسيها محافظة إدلب، فإن هذا التفسير يظل محدوداً وجزئياً، إذا لم يتم ربطه بالسياق الراهن للأزمة السورية، والتيارات التي كانت فاعلة في كواليسها.

لنا أن نرى أن كل تلك التيارات تلاقت في إدلب: الجهادية العالمية، الصعود التركي متلبساً نزعة شرق أوسطية وتوجهه مطامح تركيا لاستعادة دورها القديم في الهلال الخصيب، سعي واشنطن لتعريف دورها في المنطقة بما يتناسب مع أولوياتها الدولية، والولوج الروسي إلى المنطقة من بوابة دعم الحكومة السورية، دور حزب «الاتحاد الديمقراطي» الكردي وتوجهه الإقليمي المناصر لـ«حزب العمال الكردستاني – بي كي كي»، أخيراً، أزمة اللاجئين وصعود الأحزاب الشعبوية في أوروبا، وإن كان الكثير من هذه التيارات معلومة، فإن بعضها يحتاج لمزيد من الإضاءة، والسطور التالية تتناول بشكل خاص «الجهادية العالمية».

يجري التعامل مع التيارات الجهادية كـ«بنى إرهابية» من دون إدراك الإستراتيجيات التي تحركها والرؤية والتكتيكات التي توجه علمياتها، وهكذا، يظل فهم الأزمة السورية ناقصاً، من دون تفهم إستراتيجية أحد أهم التنظيمات الجهادية، التي حازت قائداً كان له باعٌ طويلٌ في «الجهاد العراقي»، قبل أن يؤسس ما يعرف في الأدبيات الجهادية بـ«الجهاد الشامي».

في السنة الثانية من عمر الأزمة، كتب أمير «جبهة النصرة»، السلف لـ«حركة تحرير الشام»، أبو محمد الجولاني، «إن إدلب تشكل قفل القنطرة لأي حل دولي في سورية وإن على الجهاديين وضع اليد عليها، لمنع حل لا يتناسب مع رؤاهم».

كانت أغلبية المحافظة آنذاك بيد الحكومة السورية، على حين كان عامل الجولاني، أبو ماريا القحطاني، يفرض سطوته على «الشرقية»، أو المحافظات الواقعة شرقي نهر الفرات في يد التنظيم الجهادي. ليس من قبيل المصادفة استناداً إلى هذه الكلمات، أن يكون الجولاني قد وحد جهود «النصرة» مع الجماعات الجهادية وغير الجهادية الأخرى لإنشاء «جيش الفتح» شتاء العام ٢٠١٥ بهدف السيطرة على إدلب، متبنياً لاحقاً، سياسة إحلال «الجهاديين» الأيغور والشيشان والمصريين والأوزبك في مناطق معينة من المحافظة، هؤلاء «الجهاديون» ليسوا، فقط، مقاتلين أشداء أثبتوا أنفسهم فيما خاضوه من معارك، بل هم بمنزلة أوراق إستراتيجية، قد تدفع بعض القوى الكبرى والإقليمية الكثير في سبيل تصفيتها، أو حمايتها بغرض الاستفادة من خدماتهم مستقبلاً ضد بلدانهم الأم.

يعول الجولاني، مستعيناً بأوراق القوى التي بيديه من التنظيمات الجهادية، شمال حلب وفي ريف اللاذقية الشمالي، على نجاح مناوراته بين القوى الدولية والإقليمية المتصارعة، كي يتمكن من تثبيت وضع إدلب، قدر الإمكان، مراهناً على العودة في المدى الطويل إلى الساحة من جديد، لاعباً فاعلاً، ويظن بإمكانية تكرار تجربة حركة «طالبان» الأفغانية، التي تجد اليوم من يمد لمسؤوليها السجاد الأحمر، بعد سبعة عشر عاماً من الصراع مع الأميركيين وحلفائهم، وهي الحركة المتهمة بإيواء زعيم تنظيم «القاعدة» أسامة بن لادن، ومساعدته على تنفيذ ضربة ١١ أيلول عام ٢٠٠١.

من هنا نراه، يتابع العلاقات الشائكة والمضطربة داخل مثلث أستانا المتشكل من روسيا وإيران وتركيا، وكذلك بين هذه الدول والولايات المتحدة، والهدف الذي لا يعلو عليه هدف في الأهمية، بالنسبة إلى الجولاني، هو ألا تتفق القوى الدولية والإقليمية على استئصال «هيئة تحرير الشام». لذلك، يبتز الروس عبر تهديد قاعدة حميميم الجوية، والإيرانيين بالهجوم على بعض القرى بريفي حلب وإدلب، والعالم أجمع بما لديه من «تنظيمات جهادية» عابرة للقارات، وحدها تركيا، احتاجت من الجولاني جهداً متواصلاً وتكتيكاً متنوعاً، بين الابتزاز والتعاون، بهدف المحافظة على علاقة مستقرة معها، تضمن له ظهيراً إقليمياً لا غنى عنه لاستمرار تنظيمه، والورقة الأمضى في هذا الصدد هي التلويح للأتراك بالقضاء على التنظيمات المسلحة المقربة منهم، والتي عبأتها أنقرة للقتال من أجل القضاء على النفوذ العسكري لتنظيم داعش في شمال حلب، ومليشيا «وحدات حماية الشعب» الكردية في عفرين. مع ذلك، ما كان لمشروعي «درع الفرات» و«غصن الزيتون» التركيين، أن يتما لولا أن الجولاني قد قرر غض الطرف عنهما، إن لم يكن دعمهما من وراء الكواليس.

إذن، تحتل المحافظة على وجود «هيئة تحرير الشام» في إدلب، أولوية قصوى بنظر الجولاني، لكن الأورد أن يضيق الخناق عليها شيئاً فشيئاً في المرحلة المقبلة؛ فباتفاق الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب اردوغان على إنشاء منطقة عازلة في محافظة إدلب، سحب الروس ورقة أمن حميميم من يد الجولاني، والأرجح أن تتكلل مباحثات وزيري الدفاع الروسي سيرغي شويغو والتركي خلوصي آكار حول سبل تطبيق اتفاق سوتشي، بالتوصل إلى تفاهمات عسكرية تضمن استعادة الجيش السوري السيطرة على بلدة جسر الشغور غربي محافظة إدلب، وفي الوقت نفسه مراعاة حساسية الأتراك فيما يتعلق بالوضع في مدينة تل رفعت بريف حلب الشمالي، المسيطر عليها من مليشيا «الحماية الشعبية» الكردية. بذلك، سيتم سحب ورقة جسر الشغور من هيئة «تحرير الشام»، البلدة التي تشكل مدخلاً لتهديد الساحل ومدينة اللاذقية وريفها الشمالي الغربي.

مع ذلك، ليست «هيئة تحرير الشام» بصدد الاختفاء في قابل الأيام، والأرجح أن يبقى للجولاني فسحة صغيرة للمناورة، لكن هذه المرة، عبر ما تبقى له من أوراق التنظيمات «الجهادية» العابرة للقارات.

أمنيون لدى الاحتلال: فتح حزب الله لجبهة الجولان سيكون «مهزلة» بحقنا

قوات لجيش الاحتلال الاسرائيلي في الجولان السوري المحتل (رويترز – أرشيف)

| وكالات

واصل الاحتلال الإسرائيلي قرع طبول الحرب مع سورية ولبنان من خلال الترويج بأن حزب الله اللبناني ينوي فتح جبهة الجولان ضده، وهو ما اعتبرته مصادر أمنية رفيعة في تل أبيب بأنه «مهزلة» بحق حكومة الاحتلال التي تواجه «ضغطاً روسياً، وتجميد التعاون العسكري» مع موسكو.

وذكر موقع «رأي اليوم» الأردني، أن الاحتلال لا يخفي «توجسه العميق» من الجبهة الشمالية من الأراضي التي يحتلها، مشيراً إلى أن صحيفة «يديعوت أحرونوت» نقلت عن مصادر أمنية رفيعة في تل أبيب أن الأمين العام لحزب الله اللبناني، حسن نصر الله، وبدعم وتشجيع إيراني، اتخذ قراراً استراتيجياً بفتح جبهة جديدة ضد «إسرائيل» من الجزء المحرر في الجولان لاستنزاف الاحتلال، تماماً كما فعل في جنوب لبنان عام ٢٠٠٠، حيث انتهت هناك المعركة بهروب جيش الاحتلال في أيار من ذلك العام، بعد احتلال دام ١٨ عاماً.

وأشارت المصادر إلى أنه، واليوم بعد مرور ١٨ عامًا، وربما في هذه العجالة تنطبق مقولة كارل ماركس: «التاريخ يعيد نفسه مرتين، مرةً على شكل مأساة، ومرةً على شكل مهزلة، وما نراه الآن هو المهزلة».

ولفت الموقع الأردني إلى أن المطلب الإستراتيجي الإسرائيلي القاضي بإبعاد القوات الإيرانية من سورية ما زال بعيداً جداً عن الخروج إلى حيز التنفيذ، فإيران حضرت إلى سورية بطلب رسمي من دمشق، وتعويل رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو على «صديقه»، الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، تبين أن مصيره الفشل المحتوم.

ونقل عن محلل الشؤون العربية في صحيفة «هآرتس» تسفي بارئيل، أنه على حين يجد نتنياهو صعوبةً في إيجاد قليل من الوقت في جدول أعمال الرئيس الروسي، التقى الرئيس التركي، مع بوتين ٣ مرات هذا الشهر.

وشدد بارئيل على أن العلاقة الإستراتيجية بين موسكو وأنقرة لا تعتمد فقط على تصدير الغاز، إذ تتفق الدولتان في رؤيتهما لحل الأزمة في سورية، وتتشاركان مع إيران في إدارة مجالات الأمن في هذه الدولة، وللدولتين خلافات عميقة مع واشنطن فيما يتعلق بمستقبل الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي مع إيران، ومكانة إيران في سورية.

وأشار المحلل الإسرائيلي إلى أن الموقف العلني لروسيا حدده وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، في آب الماضي، عندما صرح أنه يجب على جميع القوات الأجنبية التي لم تدعها دمشق الانسحاب من سورية، وإيران وروسيا دولتان جرت دعوتهما، لكن أميركا وتركيا لا تتمتعان بهذا الوضع، لافتًا إلى أنه في حين تطالب روسيا بخروج القوات الأميركية، فهي تبدي مرونةً كبيرةً حيال وجود القوات التركية.

وتابع أنه في مقابل الموقف الروسي لا تملك أميركا بديلاً يمكن أن يكون حلاً ملائماً للحرب في سورية أو للوجود الإيراني هناك، وبحسب الموفد الأميركي الجديد في الموضوع السوري جيمس جيفري، فإن واشنطن تفهم المصالح الروسية في سورية» التي تشمل قواعد عسكرية ووجود حكومة صديقة.

وأشار المحلل الإسرائيلي إلى أن السياسة الأميركية تغيرت عندما صرح مستشار الأمن القومي جون بولتون في أيلول قائلاً: «لا ننوي الخروج من سورية ما دامت القوات الإيرانية تنشط خارج إيران»، أي إن الإدارة الأميركية تتحدث اليوم عن الحاجة إلى استقرار وحل سياسي، وعن خروج القوات الإيرانية كشرط لخروج القوات الأميركية وفق المحلل.

وتوقع المحلل أن خروج إيران سيجري بوسائل سياسية وبضغط دبلوماسي، وحتى نتنياهو قال إن واشنطن وحدها لا تستطيع إخراج هذه القوات من سورية، واستدرك قائلاً: إنه في ظل الضغط الروسي على إسرائيل وتجميد التعاون العسكري، ثمة شك في أن يكون باستطاعة تل أبيب أيضاً العمل حالياً على تسريع خروج القوات الإيرانية بالوسائل العسكرية، وهو ما رجحه مراقبون واعتبروا أن سبب قرع طبول الحرب هو مواجهة هذه الضغوط.

وخلص بارئيل إلى القول أنه عوضاً عن مواجهة عسكرية تأمل واشنطن بأن تؤدي العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران إلى سحب جزء من قواتها من سورية، مشيراً في الوقت عينه إلى أن الإمكانية الثانية للضغط موجودة في الكرملين الذي يستطيع وحده أن يطلب من الرئيس بشار الأسد إلغاء دعوة الإيرانيين، لكن الكرملين ليس متحمسًا في الفترة الراهنة للضغط على إيران التي تستخدمها روسيا كورقة مقايضة في مواجهة واشنطن، وفق زعمه.

و شدد بارئيل، على أنه ليس أكيداً بتاتاً أن إيران ستستجيب لطلب من روسيا، هذا إن جاء أصلاً، على حد تعبيره.

«الهيئة الدينية» في الجولان: المشاركون في «محلية» الاحتلال يتحملون مسؤولية وحشيته

| وكالات

حملت «الهيئة الدينية والزمنية» في الجولان العربي السوري الأشخاص الذين خرقوا إجماع مجتمعهم ووصلوا إلى عضوية ورئاسة ما يسمى «المجالس المحلية» في الانتخابات التي أجراها الاحتلال الإسرائيلي في الجولان المحتل المسؤولية عن كل ما نجم من أضرار وإصابات بحق الشيوخ والشباب والنساء يوم الانتخابات المزعومة من قمع ووحشية مارسها الاحتلال.

وذكرت «الهيئة» في بيان تلقت «الوطن» نسخة منه، أنه بناء على اجتماعها واستناداً إلى القرارات المتخذة في اجتماع مقام اليعفوري عليه السلام، ونظراً لما آلت إليه الأوضاع في الجولان السوري المحتل، بعد قرار سلطات الاحتلال إجراء الانتخابات في القرى الأربع (مجدل شمس وعين قينية وبقعاثا ومسعدة)، وانطلاقاً من الحس العالي بالمسؤولية الاجتماعية، وصوناً وتعزيزاً لسلمهم الأهلي، فقد قررت أن نتائج المسرحية الهزيلة للانتخابات المزعومة التي جرت بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٣٠ تفتقد إلى أبسط قواعد الشرعية القانونية والأخلاقية وأنها قطعاً لا تمثل إرادة المجتمع.

وشددت على أن الأشخاص الذين خرقوا إجماع مجتمعهم بأغلبيته المطلقة ووصلوا إلى عضوية ورئاسة «المجالس المحلية» في قرى الجولان، لا يستطيعون بأي حال من الأحوال إدعاء تمثيل المجتمع.

واعتبرت الهيئة أن الذين اختاروا بملء إرادتهم خرق الإجماع العام في الجولان السوري المحتل، من مرشحين للرئاسة وأعضاء وقوائم ومقترعين، رغم ما رأوا وشاهدوا بأم أعينهم الطريقة الوحشية التي قمعت بها سلطات الاحتلال الاعتصام السلمي في مجدل شمس، يتحملون المسؤولية الكاملة عن كل ما نجم من أضرار وإصابات بحق الشيوخ والشباب والنساء يوم الانتخابات المزعومة، مؤكدة أنهم من اختاروا أن يضعوا أنفسهم في مواجهة مجتمعهم، وبفعلهم هذا أجبروا مجتمعهم من باب حماية الأغلبية المطلقة وحفظ السلم الأهلي أن يفرض عليهم المقاطعة الدينية والاجتماعية.

وشددت على أن جميع من وصل لرئاسة ما يسمى «المجلس المحلي» في كل من قرية مجدل شمس، قرية بقعاثا، قرية عين قنية، ومن بقي معهم من أعضاء في قوائمهم، فإنهم جميعاً ومن دون استثناء، شاركوا بتمرير «قانون الانتخابات» المزعوم، وبذلك اختاروا عزل أنفسهم عن مجتمعهم، ومن ثم فإن فرض المقاطعة الدينية والاجتماعية عليهم هو خيارهم، وليس خيار المجتمع لهم، وعليه لا يحق لهم لوم المجتمع الذي يريد أن يحمي نفسه من نتائج مشروعات الأسرلة.

وأكدت الهيئة دعمها المطلق لأبناء الجولان المعتقلين ظلماً من سلطات الاحتلال، ورفضها القاطع لحملة الاعتقالات الجائرة، مشددين على «الموقف الثابت الذي يحفظ إرثنا وهويتنا ويكفل لأبنائنا مستقبلاً كريماً».

وأكدت الهيئة أن قرارها «من باب إحساسها بالمسؤولية تجاه كل أبناء المجتمع، حتى المخطئين منهم، وذلك بهدف الحفاظ على وحدتنا الاجتماعية والوطنية وسلمنا الأهلي».

وأهابت في بيانها بأبنائها الذين أساؤوا التقدير، وأخطؤوا بحق أنفسهم ومجتمعهم، أن يرجعوا عن خطئهم غير المبرر، وأن يدركوا عواقب هذا الخطأ وخطورته على وحدة أبناء الجولان الاجتماعية، مشيرة إلى أن التجارب علمتهم، أن حضن المجتمع هو الملاذ الأخير، والحصن المنيع لأبنائه الأوفياء كافة.

داعشي انتسب للتنظيم بعد لجوئه إلى النمسا بأشهر!

| وكالات

كشفت تقارير صحفية أن شاباً سورياً انتسب إلى تنظيم داعش الإرهابي بعد أشهر من وصوله إلى النمسا بصفة «لاجئ».

وبحسب مواقع إلكتروني داعمة للمعارضة، قضت المحكمة الإقليمية في مدينة سالزبورغ النمساوية، بالسجن سبع سنوات لشاب سوري يبلغ من العمر ٢٥ عاماً، بتهمة الانتماء لتنظيم داعش.

وذكرت صحيفة «سالزبورغر ناخريختين» النمساوية أن الشاب لم يخف رغبته «في الجهاد»، واعترف بالترويج لإيديولوجيات التنظيم في مواقع التواصل الاجتماعي من أجل تحميس الآخرين للانضمام لداعش.

وذكر التقرير بأن المتهم سبق أن تقدم بطلب لجوء في النمسا في آب ٢٠١٤، واستقر في سالزبورغ وعمل كمساعد نجار، بيد أن وجهته الحقيقة كانت بريطانيا التي حاول السفر إليها ببطاقة هوية سويدية مزورة إلا إنه لم يتمكن من ذلك، دون أن توضح الصحيفة السبب.

لكن اللافت بحسب التقرير، ووفقاً للائحة الاتهام أن الشاب التحق بتنظيم داعش في شهر كانون الأول عام ٢٠١٤ أي بعد طلبه أن يكون لاجئاً بأشهر، وبقي منتمياً للتنظيم حتى إلقاء القبض عليه أواخر عام ٢٠١٧، حيث أراد نشر التطرف بين مستخدمي الإنترنت، وفي الوقت نفسه إخافة الشعب الأوروبي وإرهابه من خلال الصور الدعائية والأفلام ومقاطع الفيديو التي ينشرها للهجمات الإرهابية السابقة والمعلن عنها من التنظيم.

كما استخدم المتهم وسائل ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل واسع للترويج للتنظيم، إضافة إلى حوالي ٣٠ حساباً في موقع «تويتر» لنشر الفيديوهات الدعائية، حيث حصل المحققون على حوالي ٤٠ ألف ملف من أجهزته الإلكترونية.

وأشار المترجم خلال جلسة المحاكمة إلى أن المتهم متمكن من اللغة العربية ويتحدث بها بأعلى مستوى، وذلك من خلال اقتباساته لأقوال السياسيين والأساتذة.

ودرجت العادة في السابق أن تتم محاكمة دواع عائدين من الحرب في سورية ومنتشرين في أوروبا لكن القبض على هذا الشاب يؤكد تغلغل داعش في المجتمعات الأوروبية وفق مراقبين.

وتجري كل هذه التطورات في ظل محاربة غير فعلية من «التحالف الدولي» الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية ضد التنظيم في شمالي شرقي البلاد.

«تحالف قوى المقاومة الفلسطينية»: للإسراع بتسهيل العودة إلى «اليرموك»

| الوطن

دعا تحالف قوى المقاومة الفلسطينية محافظة دمشق والجهات المعنية للإسراع بتسهيل عودة الأهالي إلى مخيم اليرموك.

وتمكن الجيش العربي السوري في أيار الماضي من تحرير مخيم اليرموك الواقع جنوب العاصمة، بالكامل، بعد أن كانت ميليشيات مسلحة سيطرت عليه في عام ٢٠١٢، ومن ثم تنظيما داعش وجبهة النصرة الإرهابيان في ٢٠١٥.

وفي السادس من الشهر الجاري أعلن نائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد، أن دمشق قررت رسمياً عودة جميع سكان مخيم اليرموك إليه، مشيراً إلى أن هناك «رغبة سورية في قطع أي إشاعات حول تهجير الفلسطينيين ولاسيما في مخيم اليرموك».

بدوره قال سفير دولة فلسطين لدى سورية محمود الخالدي حينها لـ«الوطن»: «أبلغنا» بقرار القيادة السورية، وأنه تم تكليف محافظة مدينة دمشق بإعادة الخدمات تمهيداً لعودة الأهالي.

ويوم أمس عقدت قيادة «تحالف قوى المقاومة الفلسطينية» اجتماعاً لها، وفق بيان للمكتب الصحفي لـ«التحالف» تلقت «الوطن» نسخة منه.

وثمن «التحالف» في اجتماعه قرار الحكومة السورية وتوجيهات الرئيس بشار الأسد «بعودة جماهير شعبنا العربي الفلسطيني إلى مخيم اليرموك بما يمثل من بعد سياسي في مواجهة المحاولات الجارية لشطب حق العودة والتصدي لصفقة القرن وتعزيزاً لنهج المقاومة والترابط مع نضالات شعبنا في داخل فلسطين وصموده على طريق التحرير والعودة».

وطالبوا ودعوا محافظة دمشق وكل الجهات المختصة في الدولة إلى الإسراع في العمل لإعادة البنية التحتية في المخيم تمهيداً لعودة الأهالي الفلسطينيين والسوريين إليه.

كما استعرض المجتمعون نتائج الزيارات واللقاءات التي جرت مع الجهات المختصة في الدولة السورية وشؤون الفلسطينيين في بلدات يلدا وببيلا وبيت سحم في جنوب دمشق، ونتائج الزيارة التي قام بها وفد من «التحالف» إلى مخيم درعا ولقائه مع محافظ درعا (محمد خالد الهنوس) وأمين فرع الحزب في المحافظة (حسين الرفاعي)، وثمنوا الجهود التي بذلت من أجل عودة الأهالي إلى المخيم.

وجرى خلال الاجتماع، بحسب البيان أيضاً، تدارس المستجدات السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية وأوضاع المخيمات الفلسطينية وخاصة الأوضاع في مخيم اليرموك باعتباره رمزاً للتمسك بحق العودة وعاصمة اللاجئين وللمقاومة، وأكدت القوى الفلسطينية على «تجديد العهد والوفاء لشعبنا العظيم الذي قدم ويقدم التضحيات الجسام من خلال مقاومته وانتفاضاته ومواجهاته المستمرة مع العدو الصهيوني مؤكداً تمسكه بحقوقه الوطنية والتاريخية الثابتة غير القابلة للتصرف في وطنه فلسطين كل فلسطين».

وشدد المجتمعون على أن «شعبنا العظيم اليوم وهو يرفض ويقاوم صفقة القرن وكل الخطط والخطوات المرتبطة بها، يشجب ويدين ويستنكر خطوات التطبيع مع الاحتلال الصهيوني من دول وحكام الخليج ويعتبرها طعنة لنضالات وحقوق شعبنا وتفريطاً وتنازلاً عن القدس.

ووجه «التحالف» التحية والتقدير العالي لجماهير الشعب الفلسطيني «المتمسك بحقوقه وخياراته الوطنية في المقاومة وفي مسيرات العودة في قطاع غزة والهبات والمواجهات ضد الاحتلال في الضفة والأراضي المحتلة عام ٤٨ وفي كل أماكن اللجوء والمهاجر».

كما تم إقرار برنامج الفعاليات الفلسطينية–السورية في اليوم العالمي للتضامن مع شعبنا العربي الفلسطيني، خلال اجتماع أمس، وفق ما جاء في البيان.

تكليف محافظة مدينة دمشق بإعادة الخدمات تمهيداً لعودة الأهالي إلى مخيم اليرموك (عن الانترنت – أرشيف)

مفوضية اللاجئين: ٦٧٠ ألف مهجر سوري في الأردن

| وكالات

أظهرت إحصائية حديثة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أن أعداد المهجرين السوريين المسجلين لديها في الأردن بلغ ٦٧٣,٥٣٨، وأن ١٨ بالمئة منهم يقطنون في مخيمات اللجوء.

وبينت الإحصائية التي أعلنتها المفوضية في شهر تشرين الثاني الجاري، وفق موقع «عربي٢١» الإلكتروني القطري الداعم للمعارضة، أن أعداد السوريين المسجلين لديها في الأردن بلغ ٦٧٣,٥٣٨، وأن ١٨ بالمئة منهم يقطنون في مخيمات اللجوء.

وبينت الإحصائية أن ٤٠ بالمئة من هؤلاء اللاجئين جاؤوا من مدينة درعا التي استعادها الجيش العربي السوري في حزيران الماضي.

وحسب الأرقام فقد احتلت العاصمة عمّان المرتبة الأولى باستضافة اللاجئين بنسبة ٢٩ بالمئة تلتها محافظة إربد ٢١ بالمئة فالمفرق ١٢ بالمئة، والباقون موزعون على مدن مختلفة.

أما عن التصنيف الجندري فقد أظهرت الإحصائية أن ٥٠,٣ بالمئة من اللاجئين إناث و٤٩,٧ بالمئة ذكور.

وكانت الناطقة باسم الحكومة الأردنية، جمانة غنيمات، شددت في تصريحات سابقة على أن خيار العودة للاجئين طواعي، ولن تجبر المملكة أي لاجئ على العودة قسراً التزاماً بالمذكرات والمواثيق والمعايير الدولية المتعلقة باللاجئين.

ووفق الإحصاءات الأردنية فإنه هناك ما يقارب المليون لاجئ سوري في المملكة غير مسجلين لدى المنظمة الأممية، وبدأت تتزايد عودة المهجرين السوريين من الأردن وبلغ مجموع العائدين منذ افتتاح معبر نصيب قبل نحو شهر ونصف نحو ٣ آلاف يشكل الشباب المكلفون خدمة العلم نسبة كبيرة منهم.

وأشارت «سانا»، إلى أن الشباب المكلفين خدمة العلم يشكلون نسبة كبيرة من المهجرين العائدين عبر معبر نصيب حيث تتم تسوية أوضاعهم في مركز التسوية في المعبر بموجب مرسوم العفو ليصار فيما بعد إلى التحاقهم بالجيش العربي السوري.

من جهة أخرى، فارق الرضيع يزن محمود العليوي الحياة بعد ستة أشهر من غيابه عن الوعي في أحد المستشفيات التركية.

وأفاد ناشطون، وفق وكالة «الأناضول» التركية للأنباء، بأن الطفل الذي لم يتجاوز السنة من عمره توفي جراء اختناقه بعد سقوط سلة مليئة بالملابس فوقه في مخيم «سليمان شاه» بمحافظة «شانلي أورفة» جنوبي تركيا، وهرعت عائلته لنقله إلى مستشفى «الأيوبية» بمقاطعة «أكشاكلله»، فور رؤيتها له، وملاحظتها لصعوبته في التنفس.

الوطن
www.alwatan.sy
رئيس التحرير
وضاح عبد ربه
مدير التحرير
جانبلات شكاي
المدير الفني
لارا توما
الاشتراك السنوي (٦٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة
المكاتب في المحافظات
■ دمشق – المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥-٠١١
فاكس: ٢١٣٩٩٢٨-٠١١
■ حلب – الجميلية – مقابل صالة معاوية – سنتر الشرق الأوسط – طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦-٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧-٠٢١
■ حمص – بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ – ٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ – ٠٣١
■ اللاذقية – شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١
■ طرطوس – الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل – هاتف: ٣٢٧٤٥٥-٠٤٣ – فاكس: ٣١٣٠٩٠